

موقع فضيلة الشيخ

الشيخ عبد الأعلى بن محمد بن عثمان

Shaykh Abi AbdalAala Khatib bin Muhammad bin Othmaan
www.AbuAbdelAala.net

تنبيه مهم حول ذكر مساوئ الحكام عند تعدد الإمارات والتحذير من خذلان الجيش الليبي في جهاده ضد الخوارج

فضيلة الشيخ أبو عبد الأعلى خالد
بن محمد بن عثمان حفظه الله

تنبيه مهم حول ذكر مساوئ الحكّام عند تعدد الإمارات

والتحذير من خذلان الجيش الليبي في جهاده ضد الخوارج

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه
ومن اتّبع هداه،

أما بعد، فإنّ منهجي في مسألة "سبّ حكّام البلاد الإسلامية، والتشهير
بذكر مساوئهم على الملأ" واضحٌ معلوم في مؤلّفاتي ومحاضراتي وخطبي،
وهو منهج السلف الصالح في النهي عن هذا، سواء في بلدي مصر أو
في أي بلد إسلامية أخرى.

وقد ناقشت مسألة تعدّد الحكّام المسلمين بتعدّد البلدان والدول في الزمن
الواحد من خلال الكاشف الثالث من كتاب "الكواشف الجلية للفروق
بين السلفية والدعوات الحزبية البدعية" (ص100-102/الإبرازة الأولى
عام 1426 هـ/2005م).

وفي (الإبرازة الثالثة عام 1437هـ/ 2015 م) (1/276-284)
توسعت في هذه المناقشة ورددت على مقالات الحزبيين فيها.

وإبّان ما أطلق عليه "ثورات الربيع العربي" تولّى حكم بعض البلاد الإسلامية منتمون لحزب الإخوان، ومن هذه البلاد مصر، إلا أن سخر الله سبحانه الجيش المصري الباسل لإزالة شرّ هذا الحاكم وحزبه، وخلال هذه الفترة خطبت عدة خطب وألقيت عدة محاضرات وكتبت عدة مقالات في التحذير من حزب الإخوان المسلمين وبيان خطورته على بلاد الإسلام -وذلك عبر سنوات-، وما صرّحت فيها بتعيين أحد هؤلاء الحكّام المنتمين للحزب، إنما كان كلامي في نقد الحزب ومنهجه الفاسد مع تعيين رموزه الفاسدين من الدعاة غير الحكّام.

وما صرّحت باسم حاكم مصر الإخواني السابق محمد مرسي إلا بعد عزله وسقوط حكمه وإيداعه السجن؛ نظرًا لخياناته وخيانات حزبه الثابتة، وإنما صرّحت باسمه بعد عزله؛ دفعًا لشبهات الحزب التي روجوا لها وسط العامّة أيّما ترويج لإفساد عقيدتهم، من أجل تمرير مخطّطهم في تفكيك أوطان المسلمين؛ كي تكون بعد ذلك لقمة سائغة في فم اليهود والروافض.

وقد ذكرت في مقالي "فكّ أسر العاني من خيانة العباني للجيش الليبي والمسلمين": "أن السّرّاج مع حكومة الوفاق الإخوانية قد تعاقدوا مع حكومة أردوغان التركية الإخوانية على تمكينهم من بعض مقدرات الشعب الليبي، وهذه خيانة عظمى...!".

قلت: وتصريحي باسم "أردوغان" في هذا السياق ليس من هذه البابة، أي: ذكر مساوئ الحكماء على الملأ وسبّهم، فكلامي لا يحتوي سبّا، فإن المقصود لم يكن تعيين ذكر "أردوغان"، وليس الغرض إشهار مساوئه، إنما الغرض هو التحذير من مخطّط الأتراك "العثمانيين الكمالين"؛ لإسقاط بلاد الإسلام في حوزتهم؛ متواطئين مع حزب الإخوان المسلمين والصهيونية، حيث أردفت هذا بقولي: "وقد تناسى هؤلاء التاريخ الأسود للترك العثمانيين في استباحة دماء المسلمين في ليبيا وغيرها من بلاد الإسلام، وسلب خيراتهم، مع إقامة أسواق البدعة والشرك والخرافة، وتمكينهم للطرق الصوفية التي أفسدت عقيدة فئام من المسلمين، أضف إلى هذا تصريحات أردوغان الواضحة في رغبته في استعادة أملاك أجداده العثمانيين، ومنها ليبيا، وإذا تمكن أردوغان من

ليبيا، فسوف يقوم ببناء قواعد عسكرية فيها؛ كي يتمكن من منابذة الجيش المصري، بعد أن يشرّد الشعب الليبي، وبهذا يكون العبّاني وأصحابه الخونة قد خدموا أعداء الإسلام خدمة عظيمة".

وأقول كذلك: الذي يظنُّ أن كلامي في نصرة الجيش الليبي وقائده، والتحذير من مخطّط الأتراك "العثمانيين الكمالين"، هو من باب شهوة الخوض في السياسة، فقد فهم فهمًا غير سديد.

أضف إلى هذا أن الحكومة التركية الحالية تستهدف أمن بلاد المسلمين العرب قاطبة ليس ليبيا فقط، وقد أعلنت هذه الحرب الخسيصة على عدة مستويات، مستخدمة كل الوسائل الدنيئة لإسقاط هذه البلاد، وقد فتنت فئامًا من المسلمين العرب في هذه البلاد في دينهم، حتى يكونوا وقودًا لها ليهدموا بلادهم بأيديهم، وهذا كلّه يسير في مضمار خطط الصهيونية والماسونية.

وهناك من استدلّ بأثر ابن عباس في نفيه عن سبِّ الحجاج في غير مورد الاستدلال:

والأثر أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (104/8) في ترجمة أبي جمره نصر بن عمران الضُّبُعِي، حيث قال البخاري: قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ نَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنِ ابْنِ ابْنِ سَعِيدٍ قَالَ نَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ: لما بلغني تحريق البيت خرجت إلى مكة واختلفت إلى ابنِ عَبَّاسٍ حتى عرفني، واستأنس بي فسببت الحجاجَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: "لا تكن عونًا للشيطان"، ثم رجعت إلى البصرة فخرجت إلى خراسان فكنت بها زمانًا.

قلت: فنهى ابن عباس لأبي جمره أن يسبَّ الحجاجَ، لا يعني أن الصحابة والتابعين كانوا لا يتعرضون للتحذير من شرِّ الحجاج ومن معتقده، بل كانوا يفعلون ذلك أحيانًا نصحًا للمسلمين، وعملهم هذا ليس من باب سبِّ الحجاج وذكر مساوئه والتشهير به تهييجًا للناس للخروج عليه، كما في الآثار التالية:

1. حديث الذي أخرجه مسلم (2545) أنه لما قُتل ابن الزُّبَيْرِ، دعا الحجاج أسماء رضي الله عنها كي تأتيه، فَأَبَتْ أَنْ تَأْتِيَهُ، فَأَعَادَ عَلَيْهَا الرَّسُولَ: لَتَأْتِيَنِي أَوْ لَا بُعْثَنَّ إِلَيْكَ مَنْ يَسْحَبُكَ بِقُرُونِكَ، قَالَ: فَأَبَتْ وَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَا آتِيكَ حَتَّى تَبْعَثَ إِلَيَّ مَنْ يَسْحَبُنِي بِقُرُونِي،

قَالَ: فَقَالَ: أَرُونِي سِبْطِي فَأَخَذَ نَعْلَيْهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ يَتَوَذَّفُ، حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: كَيْفَ رَأَيْتَنِي صَنَعْتُ بِعَدُوِّ اللَّهِ؟ قَالَتْ: رَأَيْتُكَ أَفْسَدْتَ عَلَيْهِ دُنْيَاهُ، وَأَفْسَدَ عَلَيْكَ آخِرَتَكَ، بَلَغَنِي أَنَّكَ تَقُولُ لَهُ: يَا ابْنَ ذَاتِ النِّطَاقَيْنِ أَنَا، وَاللَّهُ ذَاتُ النِّطَاقَيْنِ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكُنْتُ أَرْفَعُ بِهِ طَعَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَطَعَامَ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الدَّوَابِّ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَنِطَاقُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَسْتَعْنِي عَنْهُ، أَمَّا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا، «أَنَّ فِي ثَقِيفٍ كَذَّابًا وَمُبِيرًا»، فَأَمَّا الْكَذَّابُ فَرَأَيْنَاهُ، وَأَمَّا الْمُبِيرُ فَلَا إِخَالِكَ إِلَّا إِيَّاهُ، قَالَ: فَقَامَ عَنْهَا وَلَمْ يُرَاجِعْهَا.

وأخرج ابن سعد في الطبقات (241/10-242) (ط. الخانجي) في (ترجمة أسماء رضي الله عنها) قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ عَنْ عَوْفِ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِيِّ أَنَّ الْحَجَّاجَ دَخَلَ عَلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهَا: إِنَّ ابْنَكَ أَلْحَدَ فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَذَاقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ وَفَعَلَ بِهِ وَفَعَلَ. فَقَالَتْ لَهُ: كَذَبْتَ. كَانَ بَرًّا بِالْوَالِدَيْنِ صَوَّامًا قَوَّامًا وَلَكِنَّ [وَاللَّهِ] لَقَدْ أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ أَنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ ثَقِيفٍ كَذَّابَانِ: الْآخَرُ مِنْهُمَا شَرٌّ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ مُبِيرٌ].

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ وتأمل قوله صلى الله عليه وسلم: "الْآخِرُ مِنْهُمَا شَرٌّ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ مُبِيرٌ"، والأول هو المختار بن أبي عبيد مدّعي النبوة، وهذا كفرٌ محض، والحجاج شرٌّ منه، بهذا النصّ.

2. وقال الترمذي (2220) حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَلَمٍ الْبَلْخِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ قَالَ: «أَحْصَوْا مَا قَتَلَ الْحَجَّاجُ صَبْرًا فَبَلَغَ مِائَةَ أَلْفٍ وَعِشْرِينَ أَلْفَ قَتِيلٍ»، وهذا إسناد صحيح.

3. قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (152/2) حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَرْقَانَ قَالَ: سَأَلْتُ مَيْمُونًا عَنْ رَجُلٍ فَذَكَرَ أَنَّهُ مِنَ الْخَوَارِجِ، فَقَالَ: أَنْتَ لَا تَصِلُ لَهُ إِنَّمَا تَصِلِي لِلَّهِ قَدْ كُنَّا نَصْلِي خَلْفَ الْحَجَّاجِ، وَكَانَ حُرُورِيًّا أَرْقِيًّا⁽¹⁾، وهذا إسناد صحيح.

4. أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ (195/6) قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ الطَّائِيِّ وَالْحَجَّاجُ يَخْطُبُ، فَقَالَ: مَثَلُ عُثْمَانَ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ; قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ تَأَوَّاهُ , ثُمَّ قَالَ: {إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ} [آل عمران: 55] قَالَ: فَقَالَ أَبُو الْبُخْتَرِيِّ: «كَفَرَ وَرَبَّ الْكُفْبَةِ»⁽¹⁾.

(1) إسناده حسن: مالك بن إسماعيل بن درهم؛ ثقة متقن كما قال الحافظ في التقریب، من صغار التابعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

وجعفر بن زياد الأحمر؛ صدوق يتبع، من كبار التابعين، أخرج له أبو داود في المسائل، والترمذي والنسائي.

وذكر الذهبي - رحمه الله - في "تاريخ الإسلام" في ترجمة الحجاج (1071/2) آثارًا أخرى منها:

5. عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: إِنَّ الْحَجَّاجَ عَقُوبَةُ سَلَطَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا عُقُوبَةَ اللَّهِ بِالسَّيْفِ، وَلَكِنْ اسْتَقْبِلُوهَا بِالدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ.

6. وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: لَوْ تَخَابَشَتِ الْأُمَمُ، وَجِئْنَا بِالْحَجَّاجِ لَغَلَبْنَاهُمْ، مَا كَانَ يَصْلُحُ لِدُنْيَا وَلَا لِآخِرَةٍ، وَلِيَ الْعِرَاقَ، وَهُوَ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ مِنَ الْعِمَارَةِ، فَأَخَسَّ بِهِ حَتَّى صَيَّرَهُ أَرْبَعِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَلَقَدْ أُدِّيَ إِلَيَّ فِي عَامِي هَذَا ثَمَانُونَ أَلْفَ أَلْفٍ وَزِيَادَةً.

7. وَقَالَ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ: مَا بَقِيَتْ لِلَّهِ حُرْمَةٌ إِلَّا وَقَدْ انْتَهَكَهَا الْحَجَّاجُ.

وعطاء بن السائب بن مالك، صدوق اختلط، من صغار التابعين، أخرج له البخاري، قال عنه الذهبي: "أحد الأعلام على لين فيه، ثقة ساء حفظه بآخرة".

وأبو البختری الطائي؛ فيروز بن سعيد، من الوسطى من التابعين، أخرج له الستة، ثقة ثبت، كثير الإرسال.

قال الشيخ عبدالمحسن العباد في شرحه على سنن أبي داود: "ومعناه: أن قرابة عثمان وهم بنو أمية فيهم الخلفاء وهو أحد أمرائهم، وأنهم باقون، وأن لهم التفوق على غيرهم، يقول: يشير إلينا وإلى أهل الشام، يعني: إلى أهل العراق وإلى أهل الشام أي: الذين اتبعوا بني أمية وتابعوهم ولم يخالفوهم، فهو يشير إلى هؤلاء الذين رضوا والذين هم مطيعون وليسوا معارضين لخلافة بين أمية".

8. وَقَالَ طَاوُسٌ: إِنِّي لَأَعْجَبُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، يُسَمُّونَ الْحَجَّاجَ مُؤْمِنًا.

9. وَقَالَ الْعَبَّاسُ الْأَزْرَقُ، عَنِ السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: مَرَّ الْحَجَّاجُ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَسَمِعَ اسْتِغَاثَةً، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: أَهْلُ السُّجُونِ يَقُولُونَ: قَتَلْنَا الْحَرَ، فَقَالَ: قُولُوا لَهُمْ: {اِخْسُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ}، قَالَ: فَمَا عَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَقَلٌّ مِنْ جُمُعَةٍ.

10. وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ الْحَسَنِ، فَأُخْبِرَ بِمَوْتِ الْحَجَّاجِ، فَسَجَدَ.

11. وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ: قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: مَاتَ الْحَجَّاجُ، فَبَكَى مِنَ الْفَرَحِ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- كما في الفتاوى الكبرى (193/4): "وَيَشْهَدُونَ فِي مِثْلِ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ، وَالْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَعَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ، وَغِيلَانَ الْقَدَرِيِّ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَبَّأٍ الرَّافِضِيِّ، وَنَحْوِهِمْ مِنَ الظُّلْمِ وَالْبِدْعَةِ بِمَا لَا يَعْلَمُونَهُ إِلَّا بِالِاسْتِفَاضَةِ".

وقال أيضاً في الفتاوى الكبرى (1/196): "وَأَمَّا الْمُبِيرُ فَهُوَ الْحَجَّاجُ بْنُ
يُوسُفَ الثَّقَفِيِّ، وَكَانَ: مُنَحَرِّفًا عَنْ عَلِيٍّ وَأَصْحَابِهِ، فَكَانَ هَذَا مِنْ
النَّوَاصِبِ، وَالْأَوَّلُ -يعني المختار بن أبي عبيد الثقفي- مِنْ الرِّوَافِضِ".

وقال في الجواب الصحيح عمّن بدل دين المسيح (6/124): "وَأَمَّا
الْمُبِيرُ فَكَانَ هُوَ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ الثَّقَفِيِّ، وَكَانَ مُبِيرًا سَفَاكًا لِلدِّمَاءِ
بِغَيْرِ حَقٍّ، انْتِصَارًا لِمُلْكِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ الَّذِي اسْتَنَابَهُ".

وترجم الذهبي للحجاج في "سير أعلام النبلاء" (4/343) فقال:
"الحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ الثَّقَفِيِّ أَهْلَكَهُ اللَّهُ : فِي رَمَضَانَ، سَنَةَ حَمْسٍ
وَتِسْعِينَ، كَهْلًا.

وَكَانَ ظَلُومًا، جَبَّارًا، نَاصِبِيًّا، خَبِيثًا، سَفَاكًا لِلدِّمَاءِ، وَكَانَ ذَا شَجَاعَةٍ،
وَإِقْدَامٍ، وَمَكْرٍ، وَدَهَائٍ، وَفَصَاحَةٍ، وَبَلَاغَةٍ، وَتَعْظِيمٍ لِلْقُرْآنِ.

قَدْ سُقْتُ مِنْ سُوءِ سِيرَتِهِ فِي (تَارِيخِي الْكَبِيرِ)، وَحِصَارِهِ لابْنِ الزُّبَيْرِ
بِالْكَعْبَةِ، وَرَمِيهِ إِيَّاهَا بِالْمُنْجَنِّقِ، وَإِذْلَالِهِ لِأَهْلِ الْحَرَمَيْنِ، ثُمَّ وَلَايَتِهِ عَلَى
الْعِرَاقِ وَالْمَشْرِقِ كُلِّهِ عِشْرِينَ سَنَةً، وَحُرُوبِ ابْنِ الْأَشْعَثِ لَهُ، وَتَأْخِيرِهِ

لِلصَّلَوَاتِ إِلَى أَنْ اسْتَأْصَلَهُ اللَّهُ، فَنَسَبَهُ وَلَا نُحِبُّهُ، بَلْ نُبْغِضُهُ فِي اللَّهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْثَقِ عُرَى الْإِيمَانِ.

وَلَهُ حَسَنَاتٌ مَعْمُورَةٌ فِي بَحْرِ دُنُوبِهِ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، وَلَهُ تَوْحِيدٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَنُظْرَاءٌ مِنْ ظَلَمَةِ الْجَبَابِرَةِ وَالْأُمَرَاءِ."

وقال في (دول الإسلام 82/1) ط: دار صادر: "فهلك الحجاج بن يوسف الثقفي، أمير العراق في رمضان وله ثلاث وخمسون سنة، وكان شجاعاً مهيباً جباراً عنيداً، ومخازيه كثيرة إلا أنه كان عالماً فصيحاً مفوهاً مجوّداً للقرآن".

قلت: والشاهد أن الصحابة والتابعين الذين عاصروا الحجاج لم يسكتوا سكوتاً مبرماً عن بيان شرّه وإفساده في الأرض، كما تصوّر بعض إخواننا، إنما منعوا من سبّه والخروج عليه؛ إخماداً للفتنة.

وكذلك بعض الصحابة حدّثوا من بعض ما صدر من عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما، ومن مروان بن الحكم وولده عبدالملك بن مروان، رغم أن بعضهم كان تحت ولاية ابن الزبير، وآخرون تحت ولاية مروان وولده،

لكن هذا التحذير لا يقتضي سبهم وإظهار مساوئهم والتشهير بها على المنابر، ومن أمثلة هذا:

المثال الأول: عبدالله بن عباس رضي الله عنهما نفسه -الذي منع أبا جمرة من سب الحجاج- حذر من صنيع عبدالله بن الزبير أمام ابن أبي مُلَيْكَةَ، كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (4665)، حيث ذكر ابن أبي مُلَيْكَةَ وقوع خلاف بين ابن عباس وابن الزبير، ثم قال: "فَعَدَوْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَتُرِيدُ أَنْ تُقَاتِلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ، فَتُحِلَّ حَرَمَ اللَّهِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَعَاذَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَبَنِي أُمَيَّةَ مُحَلِّينَ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُحِلُّهُ أَبَدًا...»، إِلَى أَنْ قَالَ: "إِنَّ ابْنَ أَبِي الْعَاصِ بَرَزَ يَمْشِي الْقَدَمِيَّةَ - يَعْنِي عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ -وَإِنَّهُ لَوَّى ذَنْبَهُ -يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ-".

قال الحافظ في الفتح (329/8): "قَوْلُهُ: يَمْشِي الْقَدَمِيَّةَ -بِضْمِ الْقَافِ وَفَتْحِ الدَّالِ، وَقَدْ تُضَمُّ أَيْضًا وَقَدْ تُسَكَّنُ وَكَسِرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ- ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهَا التَّبَحُّرُ، وَهُوَ مَثَلُ يُرِيدُ أَنَّهُ بَرَزَ يَطْلُبُ مُعَالَى الْأُمُور..."، ثم قال: "قَوْلُهُ: وَأَنَّهُ لَوَّى ذَنْبَهُ يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ: لَوَّى

بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَبِتَخْفِيفِهَا أَيْ ثَنَاهُ، وَكَتَبَ بِذَلِكَ عَنْ تَأَخُّرِهِ وَتَخَلُّفِهِ عَنْ
مَعَالِي الْأُمُورِ، وَقِيلَ: كَتَبَ بِهِ عَنِ الْجُبْنِ وَإِثَارِ الدَّعَةِ كَمَا تَفْعَلُ السِّبَاعُ إِذَا
أَرَادَتِ النَّوْمَ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَفِي مِثْلِهِ قَالَ الشَّاعِرُ:

مَشَى ابْنُ الزُّبَيْرِ الْقَهْقَرَى وَتَقَدَّمَتْ أُمِّيَّةٌ حَتَّى أَحْرَزُوا
الْقَصَبَاتِ".

إِلَى أَنْ قَالَ: "وَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ بَنُو عَبَّاسٍ فَإِنْ عَبْدَ الْمَلِكِ لَمْ يَزَلْ فِي
تَقَدُّمٍ مِنْ أَمْرِهِ إِلَى أَنْ اسْتَنْقَذَ الْعِرَاقَ مِنْ بَنِي الزُّبَيْرِ وَقَتْلَ أَخَاهُ مُصْعَبًا ثُمَّ
جَهَزَ الْعَسَاكِرَ إِلَى بَنِي الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ فَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ مَا كَانَ وَلَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي
الزُّبَيْرِ فِي تَأَخُّرٍ إِلَى أَنْ قُتِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى". اهـ

المثال الثاني: قال ابن سعد في "الطبقات" (185/4) أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ
هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَيَّاشُ الْعَامِرِيُّ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمَّا أَصَابَ ابْنُ عُمَرَ الْخَبْلُ الَّذِي أَصَابَهُ بِمَكَّةَ ،
فَرُمِيَ حَتَّى أَصَابَ الْأَرْضَ، فَخَافَ أَنْ يَمْنَعَهُ الْأَلَمُ ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أُمِّ
الدَّهْمَاءِ اقْضِ بِي الْمَنَاسِكَ. فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ بَلَغَ الْحَجَّاجَ ، فَأَتَاهُ يَعُودُهُ

, فَجَعَلَ يَقُولُ: لَوْ أَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ لَفَعَلْتُ وَفَعَلْتُ، فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ،
قَالَ: "أَنْتَ أَصَبْتَنِي حَمَلْتَ السِّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَا يُحْمَلُ فِيهِ السِّلَاحُ".

فَلَمَّا خَرَجَ الْحَجَّاجُ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: "مَا آسَى مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا عَلَى ثَلَاثٍ
ظَمًا الْهَوَاجِرِ، وَمُكَابَدَةِ اللَّيْلِ، وَأَلَّا أَكُونَ قَاتِلْتُ هَذِهِ الْفِتَّةَ الْبَاغِيَةَ الَّتِي
حَلَّتْ بِنَا -يعني الحجَّاج-"، وإسناده صحيح.

قلت: وهذا ما انتهى إليه ابن عمر، وهو أن الحجَّاج هو الباغي والخارج
على عبدالله بن الزبير، رغم أنه رضي الله عنهما كان يصلي خلف
الحجَّاج ويحجُّ معه، لكن هذا لم يمنعه من الإنكار عليه أمامه، بل صرَّح
بأنه من الفئة الباغية بعد خروجه، وهذا الذي عليه أهل السنة، كما قال
النووي في شرحه على مسلم (99/16): "ومذهب أهل الحق أن بن
الزُّبَيْرِ كَانَ مَظْلُومًا وَأَنَّ الْحَجَّاجَ وَرُفَقَتَهُ كَانُوا خَوَارِجَ عَلَيْهِ".

وقال الحافظ في الفتح (69/13): "وَذَلِكَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ لَمَّا مَاتَ
دَعَا بَنَ الزُّبَيْرِ إِلَى نَفْسِهِ وَبَايَعُوهُ بِالْخِلَافَةِ فَأَطَاعَهُ أَهْلُ الْحَرَمَيْنِ وَمِصْرَ
وَالْعِرَاقِ وَمَا وَرَاءَهَا، وَبَايَعَ لَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ الْفَهْرِيُّ بِالشَّامِ كُلِّهَا إِلَّا
الْأُرْدُنَّ وَمَنْ بِهَا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ وَمَنْ كَانَ عَلَى هَوَاهُمْ حَتَّى هَمَّ مَرْوَانُ أَنْ
يُرْحَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ وَيُبَايِعَهُ فَمَنَعُوهُ وَبَايَعُوا لَهُ بِالْخِلَافَةِ، وَحَارَبَ الضَّحَّاكُ
بَنَ قَيْسٍ فَهَزَمَهُ وَغَلَبَ عَلَى الشَّامِ ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى مِصْرَ فَغَلَبَ عَلَيْهَا ثُمَّ

مَاتَ فِي سَنَتِهِ، فَبَايَعُوا بَعْدَهُ ابْنَهُ عَبْدَ الْمَلِكِ، وَقَدْ أَخْرَجَ ذَلِكَ الطَّبْرِيُّ
وَاضِحًا وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بَعْضَهُ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: وَفِيهِ أَنَّ مُعَاوِيَةَ
بْنَ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ لَمَّا مَاتَ دَعَا مَرْوَانَ لِنَفْسِهِ فَأَجَابَهُ أَهْلُ فَلَسْطِينَ
وَأَهْلُ حِمَصٍ فَقَاتَلَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ بِمَرْجٍ رَاهِطٍ فَقُتِلَ الضَّحَّاكُ ثُمَّ مَاتَ
مَرْوَانُ وَقَامَ عَبْدُ الْمَلِكِ فَذَكَرَ قِصَّةَ الْحَجَّاجِ فِي قِتَالِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ
وَقَتْلَهُ، إِلَى أَنْ قَالَ: "وَالَّذِي ذَكَرْتُهُ هُوَ الَّذِي تَوَارَدَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَخْبَارِ
بِالْأَسَانِيدِ الْجَيِّدَةِ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ لَمْ يُبَايِعْ لِمَرْوَانَ قَطُّ، بَلْ مَرْوَانُ هُمْ أَنْ
يُبَايِعَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ وَدَعَا إِلَى نَفْسِهِ".

المثال الثالث: أبو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَ مِنْ صَنِيعِ ابْنِ الزُّبَيْرِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَذَا مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَمَامَ أَبِي الْمُنْهَالِ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ
وَأَبِيهِ، رَغْمَ مَبَايَعَتِهِ لِمَرْوَانَ، كَمَا فِي الْأَثَرِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
(7112) عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ وَمَرْوَانُ بِالشَّامِ،
وَوَثَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، وَوَثَبَ الْقُرَّاءُ بِالْبَصْرَةِ، فَاْنْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي
بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلْيَةٍ لَهُ مِنْ
قَصَبٍ، فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ، فَأَنْشَأَ أَبِي يَسْتَطْعِمُهُ الْحَدِيثَ فَقَالَ: يَا أَبَا بَرَزَةَ، أَلَا
تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ؟ فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ: «إِنِّي احْتَسَبْتُ عِنْدَ

اللَّهُ أَنِّي أَصْبَحْتُ سَاخِطًا عَلَى أَحْيَاءِ قُرَيْشٍ، إِنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ، كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ، وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ، إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّأْمِ، وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُونَ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا».

وقد أخرجه البخاري تحت باب: "إِذَا قَالَ: عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ".

قال القسطلاني في "إرشاد الساري" (200/10): "ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الذين عابهم أبو برزة كانوا يظهرون أنهم يقاتلون لأجل القيام بأمر الدين ونصر الحق وكانوا في الباطن، إنما يقاتلون لأجل الدنيا".

وقال شمس الدين البرماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم المصري (ت 831) في "اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح" (61/17): "قيل: ووجه مطابقته للترجمة: أن هذا الذي قال لسلامة، وأبي المنهال لم

يقله عند مروان حين بايعه، ولعله سخطه؛ لأنه أراد منهم أن يتركوا ما ينازع فيه، ولا يقاتلوا عليه كما فعل عثمان والحسن، فسخط على قتالهم بتمسك الخلافة، واحتسب بذلك عند الله ذخراً؛ لأنه لم يقدر من التغير إلا عليه، وعلى عدم الرضا به".

قلت: والشاهد من الآثار السابقة أن نهي السلف الصالح عن سبّ الأمراء، وعن التشهير بمساوئهم، لا يعني السكوت على الباغي منهم على الآخر إذا تعددت الإمارات، وقد يضطر العالم في بعض المواطن إلى التحذير من هذا الباغي بذكر أفعاله، وأحياناً بتعيينه؛ نصحاً للأمة، ونصرة للمظلوم، وإبطالاً لشبهات الباغي خاصة إذا كان خائناً متواطئاً مع أعداء الإسلام من اليهود والروافض، كما هو الحال في حاكم تركيا وحكومته الإخوانية الكمالية.

ومن أعظم الأمثلة في الزمن القريب: صنيع الإمام محمد بن عبد الوهّاب -رحمه الله- مع الدولة العثمانية التركية؛ حيث إن أغلب أمارات نجد لم تكن واقعة تحت النفوذ العثماني التركي، وكان لكلّ جهة أمير مستقل، فتعاهد الإمام محمد بن عبد الوهّاب -رحمه الله- مع الأمير محمد بن

سعود -رحمه الله- على إخضاع هذه الإمارات؛ كي تجتمع تحت راية التوحيد وحكم الشريعة، وبلا شك هذا استلزم منه أن يحذّره مما عليه هؤلاء الأمراء من فساد في المعتقد والعمل.

وكذلك لما بغى محمد علي التابع للدولة التركية العثمانية مع ولده إبراهيم وجنوده على دولة التوحيد، ما سكت عنهم أئمة الدعوة النجدية؛ لبغيهم وإفسادهم في الأرض؛ وهذا واضح بيّن.

وأقول بياناً لواقع الأمر في ليبيا: إن المنتمين إلى السُّنة ومنهج السلف الصالح قد انقسموا في موقفهم من الجيش الليبي وقائده المشير خليفة بالقاسم حفتر -حفظه الله- إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: قسم آثروا السكوت وعدم إظهار النصرة من عدمها، تحت دعوى أن هذا الأمر يخصُّ ليبيا وأهلها، ولا يخصُّ المسلمين في البلاد الأخرى، وهذا خطأ منهم شرعاً؛ لأن نصرة المسلمين واجبة في أي بلد على حسب القدرة، وما يحلُّ بالمسلمين من مصائب عامّة في أي بلد بلا شكّ يؤثر على المسلمين في البلاد الأخرى تأثيراً نسبياً من جهة

الواقع، لذلك أهل هذا القسم وقعوا في نوع تخذيل للمسلمين في ليبيا،
والله عز وجل يقول: {وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى
قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}.

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (353/28): "وَأَبْلَغُ الْجِهَادِ
الْوَاجِبُ لِلْكَفَّارِ وَالْمُتَنَبِّعِينَ عَنْ بَعْضِ الشَّرَائِعِ كَمَانَعِي الزَّكَاةَ وَالْخَوَارِجَ
وَنَحْوِهِمْ: يَجِبُ ابْتِدَاءً وَدَفْعًا، فَإِذَا كَانَ ابْتِدَاءً فَهُوَ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ
إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ الْفَرَضُ عَنِ الْبَاقِينَ كَانَ الْفَضْلُ لِمَنْ قَامَ بِهِ،
كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي
الضَّرَرِ} الْآيَةُ. فَأَمَّا إِذَا أَرَادَ الْعَدُوُّ الْهُجُومَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يَصِيرُ
دَفْعُهُ وَاجِبًا عَلَى الْمَقْصُودِينَ كُلِّهِمْ وَعَلَى غَيْرِ الْمَقْصُودِينَ؛
لِإِعَانَتِهِمْ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ
النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ}، وَكَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَصْرِ الْمُسْلِمِ، وَسَوَاءٌ كَانَ الرَّجُلُ مِنَ الْمُرْتَزِقَةِ لِلْقِتَالِ أَوْ لَمْ
يَكُنْ.

وَهَذَا يَجِبُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ مَعَ الْقِلَّةِ
وَالْكَثَرَةِ وَالْمَشِيِّ وَالرُّكُوبِ كَمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَمَّا قَصَدَهُمُ الْعَدُوُّ عَامَ

الْحُنْدَقِ لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ فِي تَرْكِهِ لِأَحَدٍ كَمَا أَذِنَ فِي تَرْكِ الْجِهَادِ ابْتِدَاءً لِطَلَبِ
الْعَدُوِّ الَّذِي قَسَمَهُمْ فِيهِ إِلَى قَاعِدٍ وَخَارِجٍ. بَلْ ذَمَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ
إِلَّا فِرَارًا}. فَهَذَا دَفْعٌ عَنِ الدِّينِ وَالْحُرْمَةِ وَالْأَنْفُسِ وَهُوَ قِتَالٌ اضْطِرَّارٌ،
وَذَلِكَ قِتَالٌ اخْتِيَارٌ لِلزِّيَادَةِ فِي الدِّينِ وَإِعْلَالِهِ وَلِإِزْهَابِ الْعَدُوِّ كَغَزَاةٍ
تَبُوكٌ".

قلت: وأضرب مثلاً بما حلَّ بدولة الكويت من اعتداء صدام والبعثيين
عليها، فقد هبَّت الدول الإسلامية في نجدتها، وعلى رأسها: مصر
والسعودية، وأفتى العلماء بوجوب نصرته إخواننا في الكويت، وصدَّ
عدوان البعثيين عليهم، ولم يقل أحد: إن هذا مما يخصُّ أهل الكويت
وحدهم، ويظلُّ العلماء ساكتين عن نصرته المسلمين في الكويت، وعن
التحذير من صدام والبعثيين، تحت دعوى أن هذا من شهوة الخوض في
السياسة أو من ذكر مساوئ الحكام!

والقسم الثاني: قسم يرى وجوب نصرته الجيش الليبي وقائده ضد
الخوارج والخنونة، وأن هذا من الفروض الكفائية، لكن ولي الأمر في
بلدهم يمنع من الخوض في هذا لمصلحة يراها، لكن —في الوقت نفسه—

هم لا يغمزون ولا يلمزون من قام بهذه النصرة ممن ليس واقعًا تحت هذا المنع، بل يحمدون صنيعهم، ويشجعونهم، ويعتبرونهم يؤدون عنهم فرضًا كفايًا يثابون عليه إن شاء الله؛ فأهل هذا القسم معذرون غير ملومين.

والقسم الثالث: هم الذين قاموا بالنصرة الشرعية الواجبة بالنفس واللّسان لهذا الجيش المسلم الذي يجاهد عدوًا خسيسًا يتكون من ميلشيات خارجية وخونة بغاة مرتزقة أرادوا تمزيق الشعب الليبي المسلم، وإيقاعه في مصيدة الماسونية والصهيونية، ومخطط الأتراك "العثمانيين الكمالين".

وقد مدح الله سبحانه الذين آووا ونصروا إخوانهم، فقال عز وجل: {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ}.

وثمّ قسم رابع لأناس ينتمون بلسان مقالهم إلى السُّنّة والمنهج السلفي، إلا أنهم يصرّحون صراحة أن الجيش الليبي وقائده إنما يقاتلون من أجل السلطة والمناصب، أو من أجل الديمقراطية، وبعضهم يدّعي أن هذا من

باب قتال الفتنة بين طائفتين من المسلمين؛ وهذا كله من الخلط؛ حيث إنهم يسوون بين الخوارج والخونة المرتزقة، وبين جيش مسلم منظم له قائد مسلم محنك يريد إعادة الأمن والأمان إلى وطنه، مع تمكين المسلمين من إقامة دينهم في هذا البلد المسلم دون تسلط الأعداء والخونة عليهم.

وهناك بعض الغلاة ممن يظن تكفير الجيش الليبي وقائده، وهؤلاء خوارج ليسوا سلفيين.

وأخشى ما أخشاه أن بعض إخواننا من أهل السُّنة وقعوا —دون أن يشعروا— تحت هذه اللّوثة، فتركوا نصرة هذا الجيش المسلم وقائده المسلم، وتركوا تثبيت إخواننا السلفيين المجاهدين فيه؛ لأنهم في واقع الأمر كأنهم لا يرون شرعية هذا القتال، أو يعتبرونه من قتال الفتنة، بل لا يرون صحة ولاية قائده المشير خليفة بالقاسم حفر.

لذلك بعض هؤلاء —وللأسف— صاروا مخذّلين لإخواننا في ليبيا.

وعليه فإن القسم الثالث الذين قاموا بنصرة وتشجيع وتحفيز إخواننا المجاهدين في الجيش الليبي هم الذين وفقوا —بفضل الله— إلى أداء

فرض كفائي من أعظم الفروض في الوقت الحالي لدفع شرِّ عظيم عن بلاد الإسلام.

ولهم الأسوة في شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- حيث مرَّ في زمانه بأحداث طغام تكاد تشبه ما نمرُّ به في زماننا، وكان -رحمه الله- إذا حضر الجهاد مع المسلمين يشجِّعهم ويشبِّتهم ويحفِّزهم، ويذكِّرهم بوعد الله بالنصر، ويقوي عزائمهم حتى كأنه هو السلطان.

وهذا الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي يبين لنا طرفاً من جهاد شيخ الإسلام ونصرته لجيوش الإسلام والمسلمين في مصر والشام وغيرها، دون أن تظهر هذه الدعاوى الفارغة من أن تكلم العلماء في هذا الشأن يعدُّ من شهوة الخوض في السياسة، أو أن لكلِّ بلدٍ ما يخصُّه من شئونه فلا يتدخل العالم في مصر في شئون الاعتداء على ليبيا أو السعودية ... إلخ بلاد الإسلام أو العكس.

قال الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي في "العقود الدُّريّة في بعض مناقب شيخ الإسلام" (ص 226-228/ ط دار عالم الفوائد) في بيان وقعة شقحب: "وفي أول شهر رَمَضان من سنة اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِمِائَةٍ كَانَتْ

وَقَعَة شَقَحَب الْمَشْهُورَة، وَحَصَلَ لِلنَّاسِ شِدَّة عَظِيمَة، وَظَهَرَ فِيهَا مِنْ كَرَامَاتِ الشَّيْخِ وَاجَابَة دُعَائِهِ وَعَظِيمُ جِهَادِهِ وَقُوَّةُ إِيمَانِهِ، وَفَرَطُ نَصَحِهِ لِلْإِسْلَامِ وَفَرَطُ شَجَاعَتِهِ، وَنَهَايَة كَرَمِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ مَا يَفُوقُ النَّعْتَ وَيَتَجَاوَزُ الْوَصْفَ.

وَلَقَدْ قَرَأْتُ بِخَطِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ وَكَثْرَةَ مَنْ حَضَرَهَا مِنْ جِيُوشِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ: وَاتَّفَقَتْ كَلِمَةُ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَعْظِيمِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ وَمَحَبَّتِهِ وَسَمَاعِ كَلَامِهِ وَنَصِيحَتِهِ وَاتَّعَظُوا بِمَوَاعِظِهِ، وَسَأَلَهُ بَعْضُهُمْ مَسَائِلَ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْ مُلُوكِ الشَّامِ تَرْكِي وَلَا عَرَبِيٍّ إِلَّا وَاجْتَمَعَ بِالشَّيْخِ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ وَاعْتَقَدَ خَيْرَهُ وَصَلَاحَهُ وَنَصَحَهُ اللَّهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ.

قَالَ: ثُمَّ سَاقَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ جَيْشَ الْإِسْلَامِ الْعَرْمَرَمِ الْمَصْرِيِّ صُحْبَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالسُّلْطَانِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ وَوَلَاةِ الْأَمْرِ وَزَعَمَاءِ الْجَيْشِ وَعُظَمَاءِ الْمَمْلَكَةِ وَالْأُمَرَاءِ الْمَصْرِيِّينَ عَنْ آخِرِهِمْ بِجِيُوشِ الْإِسْلَامِ سَوَقًا حَثِيًّا لِلْقَاءِ التَّارِ الْمَخْذُولِينَ، فَاجْتَمَعَ الشَّيْخُ الْمَذْكُورُ بِالْخَلِيفَةِ وَالسُّلْطَانِ وَأَرْبَابِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ وَأَعْيَانِ الْأُمَرَاءِ عَنْ آخِرِهِمْ، وَكُلُّهُمْ بِمَرْجِ الصُّفَرِ قَبْلِي دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ التَّارِ أَقْلٌ مِنْ مِقْدَارِ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ مَسَافَةٍ.

وَدَارَ بَيْنَ الشَّيْخِ الْمَذْكُورِ وَبَيْنَهُمْ مَا دَارَ بَيْنَ الشَّامِيِّينَ وَبَيْنَهُ وَكَانَ مِنْهُمْ وَمَعَهُمْ كَأَحَدٍ أَعْيَانُهُمْ، وَاتَّفَقَ لَهُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمْ مَا لَمْ يَتَّفَقَ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ مِنْ أَبْنَاءِ جَنْسِهِ حَيْثُ اجْتَمَعُوا بِجَمَلَتِهِمْ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَهُمْ وَلَهُ مُهِمٌّ عَظِيمٌ يَحْتَاجُونَ فِيهِ إِلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ. هَذَا تَوْفِيقٌ عَظِيمٌ كَانَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ لَمْ يَتَّفَقَ لَمْثَلِهِ.

وَبَقِيَ الشَّيْخُ الْمَذْكُورُ هُوَ وَأَخُوهُ وَأَصْحَابُهُ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْغُزَاةِ قَائِمًا بِظَهْرِهِ وَجِهَادِهِ وَلَأَمَةٍ حَرَبَهُ يُوصِي النَّاسَ بِالثَّبَاتِ وَيَعِدُهُمُ النُّصْرَ وَيُبَشِّرُهُمُ بِالْغَنِيمَةِ وَالْفَوْزِ بِإِخْدَى الْحُسَيْنِيِّينَ إِلَى أَنْ صَدَّقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَأَعَزَّ جُنْدَهُ وَهَزَمَ التَّارَ وَحَدَهُ وَنَصَرَ الْمُؤْمِنِينَ وَهَزَمَ الْجَمْعَ وَوَلَّوْا الدُّبْرَ وَكَانَتْ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَكَلِمَةُ الْكُفَّارِ هِيَ السُّفْلَى وَقَطَعَ دَابِرَ الْقَوْمِ الْكُفَّارِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَدَخَلَ جَيْشُ الْإِسْلَامِ الْمَنْصُورِ إِلَى دِمَشْقِ الْمَحْرُوسَةِ وَالشَّيْخِ فِي أَصْحَابِهِ شَاكًا فِي سِلَاحِهِ دَاخِلًا مَعَهُمْ عَالِيَةً كَلِمَتُهُ قَائِمَةٌ حُجَّتُهُ ظَاهِرَةٌ وَلَايَتُهُ مَقْبُولَةٌ شَفَاعَتُهُ مَجَابَةٌ دَعْوَتُهُ مِلْتَمَسَةٌ بَرَكَتُهُ مَكْرَمًا مُعَظَّمًا ذَا سُلْطَانٍ وَكَلِمَةٍ نَافِذَةٍ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُ لِلْمَدَّاحِينَ لَهُ: أَنَا رَجُلٌ مِلَّةٌ لَا رَجُلٌ دَوْلَةٌ". اهـ

قلت: وموقفي هذا في بيان خطورة الأتراك "العثمانيين الكمالين" يتوافق تمام التوافق مع موقف ولي الأمر في مصر، من قيامه بنصرة الجيش الليبي في جهاده ضد الخوارج والخنونة، وفي تحذيره من مخطط التُّرك للاستيلاء على بلاد الإسلام، وقيامه بتوجيه الإنذار إلى الحكومة التركية، بل قام بخطوات عملية لصدّ عدوان الأتراك عن طريق المناورات البحرية التي تمّت في البحر المتوسط، وكذلك قامت الطائرات الحربية المصرية بمنع بعض محاولات الطائرات التركية من التسلُّل إلى ليبيا؛ حماية لأمن مصر وليبيا.

حفظ الله أمن مصر وليبيا وكلّ بلاد الإسلام، وجمع الله سبحانه كلمة المسلمين على كتابه وسُنّة نبيّه صلى الله عليه وسلم وعلى ما كان عليه سلف الأئمّة، وكسر الله شوكة أعداء الإسلام وأعوانهم من الخنونة والمنافقين.

وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه وسلم.
وكتب

أبو عبدالأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري
فجر الأحد 10 جمادى الأولى 1441 هـ